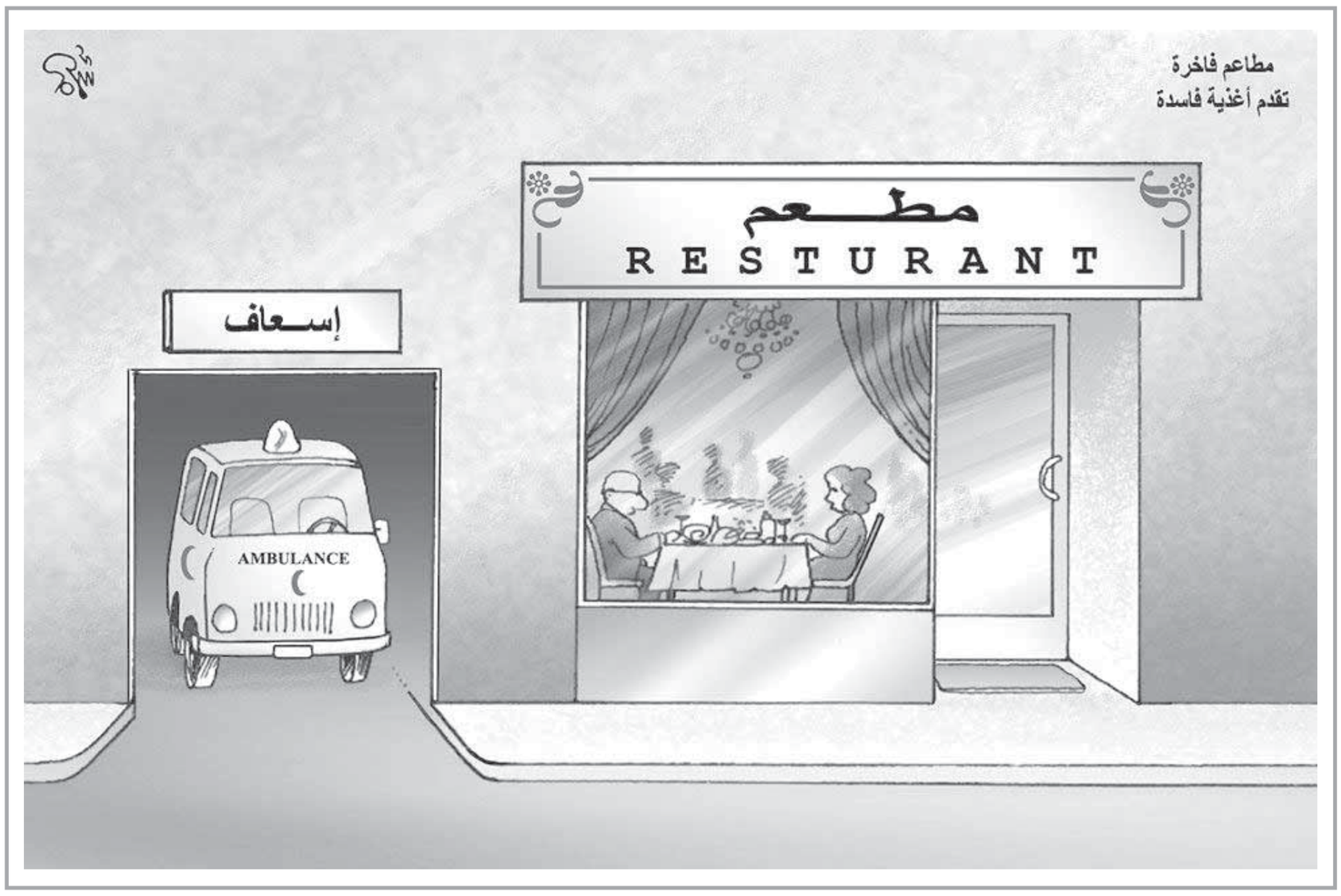

كلمة ونص

طرطوس... سياحية ولكن!!

محمد حسين

طرطوس مدينة سياحية فالبحر صديقها وشطها من أجمل الشواطئ لا في شرق المتوسط فقط بل في عموم شواطئه الأوروبية والعربية.
وكذلك هي محافظة جبلية وجبالها المكسوة بالأخضر تأسر الألباب وتأخذ العقول إلى ينابيع الفرح والسرور ومغاورها عامل جذب سياحي لا مثيل له وأنهارها وسواقيها ومطاعمها الشعبية البسيطة قد تحتاج لبعض الحظ لتجد لك مكاناً في أحدها في أيام الجمعة والعطل والأعياد.
طرطوس أيضاً محافظة سياحية لأن آثارها وكنوزها التاريخية من قلاع وأسوار تعكس المدى التاريخي الضارب في عمق الحضارات حد الجذور الأولى للبشرية.
ولكن وللأسف رغم كل ذلك فهذه المحافظة لا تزال تحبو سياحياً والاستثمارات لا تزال خجولة جداً أو متعثرة لأسباب تتقاذفها الجهات المعنية والوحدات الإدارية رغم الاجتماعات المتكررة بحل هذه العقد، فهي لا تزال دون ذلك أقله في المدى المنظور وكذلك لا يبدو أن كل عوامل الجذب السياحية السابقة قد أغرت المستثمرين المحليين أو غيرهم وقد يكون أهم أسباب ذلك ظهور المشاريع السياحية المتعثرة إلى الواجهة، الأمر الذي قد يدفع أصحاب رؤوس الأموال إلى أخذ الحيطة والحذر وربما الهرب أيضاً فرأس المال جبان كما هو معروف.
طرطوس محافظة سياحية فعلاً ولكن كم عدد الغرف الفندقية المتوافرة فيها وكم عدد الأسرة وكم عدد الشاليهات الشاغرة؟ وأين الشواطئ المفتوحة ومن المسؤول عن إغلاقها بوجه أصحاب الدخل المحدود؟!
ربما يقول قائل إن بعض المستثمرين في هذا القطاع لم يكونوا على المستوى المطلوب وكل ما فعلوه هو حجز الأرض التي أخذوها من البلديات بتراب المصاري وانتظروا قدوم المستثمرين الحقيقيين ليشاركوهم ولكن للأسف لم يأتوا والأنكى أن لا أحد يحاسبهم أو يحاسب من أعطاهم الأرض!!

نغمة جديدة في السويداء... خطف أسر ومبادلتها بمطلوبين للعدالة

سمرة: قبضنا على ٦٧٠ مطلوباً ونعمل لحل خطف الأسر

السويداء- عبير صيموعة

لم يبق في السويداء من عمليات لنصب واحتيال وسرقات وتجارة المخدرات وتجارة المازوت الداعشي والأسلحة إلا ووجدنا من قام بها وروج لها واتخذها كمهنة له كما ظهرت في الفترة الأخيرة أبشع أشكال الاحتيال على جميع الصعد فهناك من باع واشترى في خيرات المحافظة وتاجر بأبنائها ولكن ما لم يتحمله العقل عمليات الخطف التي باتت ظاهرة شبه يومية إما بهدف الربح المادي وإما بهدف السرقة حيث ظهرت عصابات متعددة من أبناء المحافظة ومعروفة من المجتمع الأهلي والجهات المعنية وباتت تعيث فساداً وتخريباً وتزعزع الأمن والاستقرار ليبقى العجز عن توقيف تلك الجماعات ومحاسبتها العنوان الأبرز في المحافظة الذي وضع العديد من إشارات الاستفهام والاستهجان أما حالات الخطف الجديدة التي برزت وظهرت في الأيام القليلة الماضية فهي خطف أسر آمنة من منازلها والهدف مبادلتها بأشخاص خارجين عن القانون جرى القبض عليها من الجهات الأمنية في المحافظة في أوقات سابقة أو خطف عناصر من اللجان الشعبية من أماكن عملهم ليكونوا رهينة ريثما يتم تلبية مطالب وشروط الخاطفين.. الأمر الذي يؤكد أن السويداء تسير نحو واقع ينذر بالخراب وبزعزعة النسيج الداخلي الذي جمع أبناء المحافظة دائماً.
بدوره قائد شرطة السويداء اللواء محمد سمرة أكد أن هناك لجاناً أمنية تتابع القضايا المخلة بالأمن وبشكل متواصل حيث تم القبض ومنذ بداية العام على ٦٧٠ مطلوباً في قضايا عديدة منها السرقة والنهب والخطف والقتل والتهريب كما يوجد من ضمن الموقوفين ٩٠ مطلوباً في قضايا خطرة والجهات تعمل ليلاً نهاراً للحفاظ على الأمن والأمان في المحافظة أما ما يتعلق بقضية الخطف بهدف السرقة فإن العصابة التي امتهنت تلك الأعمال جرى سابقاً توقيف ستة أعضاء منها وتحويلهم إلى القضاء كما تم بالأمس توقيف اثنين آخرين بالجرم المشهود ويجري التحقيق في الجرائم المرتكبة من قبلهما أما قضية الأسر الآمنة التي جرى خطفها فالعمل جار على حلها بعد أن تبين أن عملية الخطف تلك تمت لمبادلة أشخاص من المجموعات المسلحة تم توقيفهم لدى الجهات الأمنية في المحافظة في وقت سابق.

وزير الداخلية تحت القبة: إجراءات مشددة بحق المجرمين ولن نتساهل بموضوع الخطف وتدقيق بالوثائق المدنية

أعضاء: تسهيل إجراءات المواطنين بإصدار جوازات السفر وتبديل البطاقات التالفة ومقاضاة مطلقي العيارات النارية

الوطن

تساؤلات عديدة طرحها أعضاء مجلس الشعب بحضور وزير الداخلية اللواء محمد الشعار تتعلق بقضايا تهم المواطنين ولاسيما المتعلقة بإصدار جوازات السفر والوثائق المدنية مع تأكيد ضرورة تسهيل حصول المواطنين على الأوراق الثبوتية وتبديل البطاقات الشخصية التالفة من دون تأخير والأهم التشديد على مقاضاة مطلقي العيارات النارية بشكل عشوائي وضبط حالات الخطف والسيارات المفيمة وتحسين الوضع المعيشي لعناصر الشرطة وقوى الأمن الداخلي.
الوزير الشعار أكد أن الوزارة تبذل جهوداً استثنائية للارتقاء بمستوى الأداء في مختلف المؤسسات التابعة لها بهدف استمرار الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبما يحفظ ويصون حقوق المواطنين ويؤكد هيبة الدولة، مبيناً أن الوزارة تعمل وفق عدة محاور منها القتالي لتكون قوى الأمن الداخلي رديفا حقيقيا للجيش في محاربة الإرهاب والقضاء عليه ومكافحة الجرائم الواقعة على أمن الدولة أو الأفراد إلى جانب تقديم الخدمات المتعلقة بالمرور والهجرة والجوازات ومكافحة المخدرات وإصدار الوثائق المدنية وتوثيق الواقعات جميعها.
وأضاف: إن الوزارة تتخذ إجراءات مشددة في مجال ملاحقة المجرمين ومنعهم من ارتكاب جرائمهم بحق المواطنين ولاسيما موضوع الخطف حيث تقوم بمتابعة ملفات الخطف التي تحصل ولن تتساهل في هذا المجال، مشيراً إلى أن الوزارة عملت من خلال حزمة من الإجراءات للسيطرة على مجمل الجرائم التي ظهرت مع بداية الأزمة في سورية واستطاعت أن تخفض نسبتها بشكل ملحوظ.
وأكد الشعار أن الوزارة خصصت عدة مراكز للمهجرين من بعض المناطق لتمكينهم من الحصول على الوثائق المدنية الخاصة بهم إضافة إلى أن الوزارة تتدارك أي ملاحظة أو اشتباه يخص تزوير في جوازات السفر أو البطاقات الشخصية حيث عممت على السفارات بالخارج أرقام عدد من البطاقات الشخصية المفقودة في بعض مناطق محافظتي إدلب والرقة.
وأشار إلى أنه يوجد في كل محافظة مكتب لشؤون الشهداء إضافة إلى المكتب المركزي في مدينة دمشق كما خصصت الوزارة في كل قيادة شرطة مكتب معني بشؤون والجرحى والمصابين ومتابعة أمور بعضهم حتى في منازلهم.
بدورهم الأعضاء أكدوا أهمية أن تولي قوى الأمن الداخلي حماية المدن الصناعية في حلب ولاسيما أنه يوجد مرسوم يحدد تكاليف الحماية لهذه المدن وخاصة بعد تعرضها للاعتداءات المتتالية من قبل التنظيمات الإرهابية وتشكيل دائرة لمتابعة أمور المخطوفين كمرجعية واحدة.
إضافة لذلك طالب الأعضاء بمحاربة ظاهرة الخطف في مدينة السلمية وتأمين طريق حمص السلمية لعدم وجود تغطية لشبكتي الخليوي من خلال تعزيز دوريات الشرطة عليه وإحداث مكتب لفرع الهجرة والجوازات في المدينة للتخفيف من معاناة المواطنين في أثناء انتقالهم إلى مدينة حماة.
إضافة لذلك أشاروا إلى أهمية إعادة النظر برواتب وتعويضات عناصر الشرطة وقوى الأمن الداخلي نظرا لدورهم الكبير في الحفاظ على الأمن والاستقرار والحد من تزوير البطاقات الشخصية وجوازات السفر، مطالبين بضبط موضوع السيارات التي لا تحمل لوحات رقمية وتسيير دوريات لمنع استخدام السلاح بشكل غير مشروع ورفع سن التقدم إلى مسابقات الشرطة وإيجاد حلول لظاهرة التسول.
كما تطرق الأعضاء إلى أهمية ضبط بعض صفحات التواصل الاجتماعي التي تحاول التشهير ببعض الشخصيات العامة وتطبيق قانون الجرائم الإلكترونية.

«سوبر ماركت» في جرمانا لديه ١٩ مادة منتهية الصلاحية معروضة للبيع

التموين تغلق المحل وتحيل المخالف موجوداً للقضاء

عبد الهادي شباط

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق عن ضبط محل «سوبرماركت» في منطقة جرمانا لديه ١٩ مادة معروضة للبيع منتهية الصلاحية، معظمها مواد غذائية مثل الشوكولا والمعكرونة والبهارات والطحينة والمربيات، ومادة حليب خالية الدسم إضافة إلى عدد من المواد البقولية مثل الفول والحمص والعدس.
وعن الإجراءات المتخذة بحق المخالف أوضح رئيس دائرة حماية المستهلك في المديرية خالد الأحمد لـ«الوطن» أنه تم إغلاق المحل إدارياً لمدة ١٥ يوماً وإحالة المخالف إلى القضاء موجوداً ومصادرة كل الكميات من المواد المعروضة والمنتهية الصلاحية لإتلافها وفق الأصول المتبعة.
جاء ذلك خلال التقرير الذي شمل حصيلة المخالفات المضبوطة بمختلف مناطق ريف دمشق خلال ١٥ يوماً السابقة حيث أظهر التقرير أن عدد المخالفات المضبوطة بلغ ٢٥٠ مخالفة منها ٤ مخالفات تم ضبطها بحق تجار وباعة لديهم مواد منتهية الصلاحية و٦ مخالفات تم تنظيم ضبوط خاصة بها للاتجار بمادة الدقيق التموينية إضافة إلى ضبط ٧ حالات للتلاعب بوزن ربطة الخبز في ٧ أفران تموينية خاصة إضافة إلى ضبط مخالفة غش وتدليس بحق مخالف يبيع مادة الخل المغشوشة على أنها طبيعية.
وبالعودة لرئيس دائرة حماية المستهلك أوضح أن المديرية سيرت بحدود ٢٠٠ دورية لحماية المستهلك خلال ١٥ يوماً بغية متابعة الأسعار والأسواق ومراقبة حركة المواد خاصة الأساسية ومنع حالات الاحتكار والغش والتلاعب مع التركيز على الأسواق الشعبية والرئيسية والمواد الغذائية التي تهم سلامة المواطن بشكل مباشر إضافة إلى أن المديرية سجلت خلال الفترة نفسها نحو ٧٥ عينة معظمها من مواد غذائية اشتبهت فيها دوريات وعناصر حماية المستهلك حيث تم سحب عينات عشوائية من هذه المواد وتنظيم الضبوط الخاصة بها وإرسالها إلى المخابر الخاصة للتأكد من سلامتها ومدى مطابقتها للمواصفات القياسية السورية المعتمدة علماً أن هناك تخصيص دوريات نوعية لسحب العينات لديها خبرة وذلك بهدف تخفيف حالات السحب العشوائي.
كما أوضح أن هناك من ضمن هذه الدوريات نحو ٤ دوريات خاصة بمتابعة يومية لعمل المخابز العامة والخاصة والتأكد من سلامة الإنتاج وجودة رغيف الخبز ومتابعة حالات تهريب الدقيق التمويني إضافة إلى دوريات مخصصة لمتابعة عمل محطات الوقود وتوزيع المحروقات.
علماً أن مديرية التجارة الداخلية بريف دمشق تعاني نقصاً في المركبات لديها وخاصة أن المحافظة مترامية الأطراف إضافة إلى قدم السيارات المتوفرة كما تعاني المديرية نقصاً في عدد المراقبين لديها وخاصة ممن لديهم الخبرة في العمل الرقابي والتعامل مع حالات الغش والتلاعب في الأسواق.

ارتفاع ساعات تقنين المياه لساعة في دمشق ويوم بيوم في ريفها

حريدين لـ«الوطن»: المسلحون فجروا خط مياه بردى والعمل جار على إصلاحه في ٧٢ ساعة

محمد منار حميجو

أعلن مدير المؤسسة العامة لمياه الشرب بدمشق وريفها حسام حريدين أن المجموعات المسلحة فجرت خط بردى الواقع بين منطقتي «دير مقرن وكفير الزيت» وهي تعتبر منطقتين ساخنتين، مؤكداً أن الخط المغذي لمدينة دمشق وأطرافها عبر نبع الفيجة خرج بشكل كامل.
وفي تصريح لـ«الوطن» قال حريدين: إن عمال الصيانة يحاولون الدخول إلى المنطقة لإصلاح الخط بالتواصل مع الجيش لتأمين المنطقة التي حدث فيها التفجير، مؤكداً أن فترة إصلاحها لا تتجاوز ٧٢ ساعة.
وكشف حريدين أن ساعات تزويد الأهالي بالمياه ستنخفض من ست ساعات إلى خمس ساعات بمعنى أن ساعات التقنين ستزداد ساعة واحدة.
وأضاف حريدين: عما يتعلق بالمناطق الواقعة على أطراف دمشق فإنه من المحتمل أن يكون التقنين يوماً بيوم مؤكداً أنه سيتم وضع برنامج تقنين اليوم باعتبار أن إصلاح الخط سيحتاج إلى ثلاثة أيام.
وأوضح حريدين أن التفجير تسبب في خسارة ١,٥ متر مكعب بالثانية» وهو طاقته الإنتاجية على حين بلغ قطره ١,٢ متر، مؤكداً أن المؤسسة تعمل على اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لضمان دخول ورشات الإصلاح والصيانة التابعة للمؤسسة لإصلاح الأعطال والأضرار التي أحدثتها المجموعات المسلحة.
ويعد التفجير الذي استهدف خط المياه المشار إليه والمغذي لمدينة دمشق وأطرافها ليس الأول من نوعه بل تعرض خط نبع الفيجة لعدة تفجيرات، ما سبب بالعديد من معاناة الأهالي في تأمين المياه، إضافة إلى انخفاض في مخزون المياه.
وتحاول المجموعات المسلحة في تلك المناطق استغلال عامل المياه للضغط على سكان دمشق من خلال قطع المياه بتفجير خطوط النقل أو بتعطيلها.
وعبر الكثير من الأهالي عن استيائهم من هذه الأفعال التي تستهدف المواطن السوري بالدرجة الأولى ولا سيما ما يتعلق بموضوع المياه الذي يعتبر من الحاجات الضرورية التي لا غنى عنها ولا سيما في ظل أجواء الصيف.
وأكدت مصادر متابعة لملف المياه أن استهداف خط المياه هو عمل ممنهج ومقصود للضغط على الأهالي في مدينة دمشق وأطرافها، مشيرة إلى أن استخدام سلاح المياه لهذا الضغط عمل غير مقبول باعتبار أن انقطاع المياه سيؤثر في الطفل الصغير قبل الكبير.
وببلغ إنتاج المياه ما بين ٣٧٠ إلى ٤٠٠ ألف م٣ من المياه من نبع الفيجة وبردى وآبار دمشق على حين تبلغ احتياجات دمشق اليومية نحو ٥٧٠ ألف م٣ ما دفع بمؤسسة المياه في المحافظة إلى استثمار جميع الآبار في المدينة وفق خطة إستراتيجية وضعتها وزارة الموارد المائية لتحقيق التوزيع الأمثل والمناوبة بين جميع مواقع الاستهلاك.
وبسبب قلة الأمطار هذا العام الذي أدى إلى انخفاض في مخزون المياه انخفضت ساعات التزويد من ١٢ ساعة إلى ٦ ساعات على حين هناك مناطق في ريف دمشق انخفض فيها ساعات التزويد لتصبح يوم بيوم وأحياناً أيام.

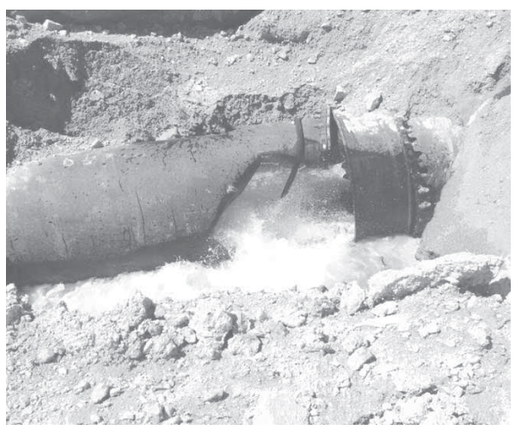

> خسارة ١,٥ م٣ في الثانية من المياه جراء التفجير

هذا ما يجري في الهلال الأحمر بالغاب!!

مواطنون فقراء محرومون وتوزيع الحصص على الأطباء والتجار

حماة - محمد أحمد خبازي

بين أيدينا شكاوى عديدة ممهورة بتواقيع وأختام رسمية، ولمواطنين شاءت ظروفهم الأمنية القاهرة، أن تدفعهم إلى شعبة الهلال الأحمر في الغاب لاستلام مواد إغاثية ومعونات تعينهم على الحياة ولكنهم لم يحصلوا عليها سوى مرة واحدة وبشق الأنفس، بينما توزع لأطباء ومهندسين وتجار!!
وتؤكد الشكاوى أن ثمّة رأياً عاماً بمنطقة الغاب، مفاده أن الفساد والمحسوبيات والتوزيع العشوائي وفق الأهواء الشخصية على مبدأ (ما بدنا نزعل حدا)، هي السائدة في عمل الشعبة.
بينما أكد كتاب موجه من قائد سرية الدفاع الوطني إلى شعبة الغاب لحزب البعث بتاريخ ٣٠-٦-٢٠١٦، يفيد بضبط السرية في ٢٨-٦-٢٠١٦ جراراً زراعياً محملاً بـ٣٦٩ كيساً من البرغل، كانت تُفرَّغ بمستودع في قرية الجورات، وهي لصهر رئيس شعبة الهلال!!
وأن كميات كبيرة من الحمّص تباع لمعمل عائد لشخص قريب من رئيس الشعبة أيضاً بعد أن كان المعمل متوقفاً!!
ويؤكد كتاب آخر أن قرى كثيرة في منطقة الغاب تشعر بغبن شديد في توزيع المعونات، بسبب المزاجية والمحسوبية وردود الأفعال التي تسيطر على العمل في الشعبة، التي يديرها موظف في مصرف التسليف الشعبي بالسقيلبية!!
ورداً على أسئلة «الوطن» في الشكاوى المثارة ضده، نفى رئيس شعبة الهلال الأحمر منيف فرحة، كل ما ورد جملة وتفصيلاً، وأكد أن الشكاوى كيدية لأنه قطع حنفية المنفعة عن مجلس الإدارة السابق!!
وأن المواد التي ضبطت في الجرار الزراعي صحيح أنها لصهره ولكن لا علم له بها، فالمواد الإغاثية والمعونات -كما قال- تباع على الأرصفة حتى في حماة مثلاً!!
وقد أرسل كتاباً بالواقعة إلى فرع الهلال بحماة وللمنظمة الأم في دمشق، وشكّل المحافظ لجنة للتحقيق بالموضوع الذي لمَّا ينتهِ بعد.
وقال رئيس الشعبة: إن مهجّري قرية الشريعة المقيمين في العشارنة، استلموا موادهم ٣ مرات خلال هذه السنة كان آخرها في ١٨-٧-٢٠١٦ بناء على كتاب من أهالي العشارنة وبموجب قوائم اسمية لـ٧٦ أسرة.
وحتى أهالي القرى يستلمون موادهم عن طريق رؤساء الفرق الحزبية، وكذلك ذوو الشهداء حيث يُعدّ أمناء الفرق قوائم بأسمائهم ويوقعونها، ونحن نسلمهم المواد بموجبها.
وكل الشكاوى هي كيدية لأنني لم أستجب لبعض المتنفذين في المنطقة أيضاً، الذين كانوا يستفيدون من الإدارة السابقة.
باختصار شديد: هذا بعض مما يجري في شعبة الهلال الأحمر بالغاب، فما رأي الجهات المعنية؟